

الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات تتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي و يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة، 20 بالمائة منهم (900,000) مواطنون. يتكون المجلس الأعلى للاتحادي، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية، من حاكم الإمارات السبع. ويختار المجلس رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه، ويعين رئيس المجلس رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وفي عام 2004 انتخب المجلس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبي، رئيساً للدولة لفترة 5 سنوات. وبحسب التقاليد، تخضع الإمارات لنظام حكم أبووي يعتبر الولاء السياسي خلاله هو الولاء لشيوخ القبائل، ولزعماء كل إمارة من الإمارات، ولزعماء الاتحاد. ليست هناك أي مؤسسات تشريعية منتخبة ديمقراطياً أو أحزاب سياسية. كما لا تجرى أي انتخابات عامة. يعرب المواطنون عن قلقهم بشكل مباشر إلى زعامتهم عن طريق الأساليب الاستشارية التقليدية مثل المجالس المفتوحة. المجلس الوطني الاتحادي، وهو هيئة استشارية، يتألف من 40 مستشاراً تم انتخاب عشرين منهم بواسطة هيئة انتخابية تم تعينها في ديسمبر 2006. وبشكل عام حافظت السلطات المدنية على السيطرة بشكل فعال على قوات الأمن.

المواطنون لم يتمتعوا بحق تغيير حكومتهم. وردت تقارير غير مؤكدة من صحتها عن حدوث عمليات تعذيب خلال العام، وبأن قوات الأمن استخدمت في بعض الأحيان عمليات الجلد بالسياط كعقوبة مقبولة قضائياً. عمليات الاعتقال التعسفي والاعتقال الانفرادي بقيت تشكل مشكلة. انعدمت الاستقلالية التامة في النظام القضائي. تدخلت الحكومة في خصوصية الأفراد، وقيّدت الحريات المدنية بما فيها حريات التعبير والصحافة (بما في ذلك الإنترنت)، وحرية التجمع وحرية الانتقاء، وحرية المعتقد. وقد وردت بعض التقارير المحدودة عن تواجد حالات الفساد كما انعدمت الشفافية في عمل الحكومة. بقي العنف المنزلي بحق النساء يمثل مشكلة، وكانت هناك إدعاءات بأن الشرطة كانت أحياناً تتمكن حدوث العنف المنزلي. استمرت عمليات الاتجار بالأشخاص، عمّ التمييز القانوني والاجتماعي ضد النساء وغير المواطنين البلاد. قيدت الحكومة بشكل كبير للغاية حقوق العمال الأجانب. الإساءة لخدم المنازل الأجانب كانت شائعة.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة الشخص، بما في ذلك:

الحرية من:

أ. الحرمان من الحياة بشكل تعسفي أو غير قانوني

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عاملائها أية عمليات قتل بشكل تعسفي أو غير قانوني.

ب. اختفاء الأشخاص

لم ترد أية تقارير عن اختفاء الأشخاص ل渥افع سياسية.

ت. التعذيب، والمعاملات أو العقوبات الأخرى القاسية، غير الإنسانية، أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب، غير أنه كانت هناك إدعاءات غير مؤكدة عن تعرض معتقلين سياسيين للتعذيب خلال العام، وكذلك تقارير بأن عضواً في عائلة حاكمة قام بتعذيب مواطن أجنبي قام بحسب ما زعم بالغالطة في الثمن خلال صفة للحرب معه.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحاكم الشرعية (التي تطبق الشريعة الإسلامية) في بعض الأحيان عقوبات بالجلد كعقوبة على ارتكاب الزنا، أو الدعارة، أو ممارسة العلاقات الجنسية بالتوافق قبل الزواج، أو الحمل خارج إطار الزواج، والتشهير، وتعاطي المخدرات أو الكحول. واستخدمت السلطات العصي لتنفيذ أحكام الجلد، مما أدى إلى إحداث خدمات بالغة ونضوب و جروح مفتوحة في أجسام من تعرضوا لهذا العقاب.

وقد وردت تقارير بحدوث عمليات إساءة معاملة بشكل وحشى قام بها حراس السجن خلال العام. في 9 تموز/يوليو، أصدرت محكمة في دبي عقوبات بحق 25 من حراس السجن ومدير سابق لمنشأة الاعتقال المركزية في دبي بالسجن ما بين 3 أشهر إلى 6 أشهر بسبب إساءة استخدام صلاحياتهم وضرب المعتقلين. ومن بين الادعاءات، أفاد بأن الحراس ضربوا معتقلاً من أرمينيا مما تسبب في إحداث إصابة في عموده الفقري مما أدى إلى إصابته بالشلل الدائم. استأنف المتهمون الحكم الصادر بحقهم، وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر حكمت محكمة الاستئناف في دبي بإلغاء العقوبات الصادرة بحق الحراس الخمسة والعشرين. وبحلول نهاية العام، لم يصدر قرار بشأن طلب استئناف عقوبة السجن الصادرة بحق مدير السجن، الذي كان مفرجاً عنه بموجب كفاله.

الأوضاع في السجون ومرافق الاعتقال

تنوعت الأوضاع في السجون بشكل كبير من إمارة إلى أخرى. كانت بعض السجون مكتظة بالسجيناء، بشكل خاص في أبو ظبي ودبي. وكانت الأوضاع بالنسبة للسجينات النساء متساوية مع أوضاع السجيناء الرجال أو أفضل منها بقليل. تم حبس السجيناء المدانين بتهم تتعلق بالأمن القومي بشكل منعزل عن السجيناء العاديين. ولم تكن الأوضاع في هذه الأقسام الخاصة تختلف اختلافاً كبيراً عن الأوضاع في الأقسام الأخرى من السجون. ووردت تقارير تتسم بالمصداقية تفيد بأن المسؤولين في الحكومة كانوا يمارسون التمييز ضد السجيناء المصابين بالفيروس المسؤول لنقص المناعة المكتسب، من خلال عزلهم عن باقي السجيناء، ومن خلال عدم إصدار قراراً بإلغاء العقوبات الصادرة بحقهم، أو تمنعهم بالسراح المؤقت، على غرار ما حصل عليه سجيناء آخرون لديهم سجلات مشابهة.

صرحت الشرطة في دبي وأبو ظبي بأن المنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر كان من المسموح لها زيارة السجون للإطلاع على الأوضاع فيها عندما تطلب ذلك. غير أنه، في 21 أيلول/سبتمبر، عندما ذهب أعضاء منظمة غير حكومية وهي الجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان لزيارة النساء المعتقلات في مركز الاعتقال بللوعير، قامت السلطات بمنع المراقبين من الدخول إلى السجن "من أجل حماية الحقوق الاجتماعية والنفسية للمعتقلات".

وعلى الرغم من أن المنظمات الخيرية غير الحكومية زارت السجون خلال العام، إلا أنه كان يُسمح لها بتوفير الدعم المادي فقط. ولم تكن تلك المنظمات قادرة على تحديد مستوى الرعاية وسلامة السجناء. غير أن بعض رجال الدين أفادوا بوقوع حالات إساءة نفسية وإساءة جسدية متكررة تعرض لها أتباعهم المعتقلين.

د. الاعتقال أو الحبس التعسفي

يحظر الدستور اعتقال الأشخاص وحبسهم بشكل تعسفي، غير أنه قد وردت تقارير بأن الحكومة اعتقلت أشخاصاً رهن الحبس الرسمي دون توجيه التهم إليهم أو إحالتهم إلى جلسة استماع قضائية أولية. ويسمح القانون الحالي بلاعتقال الأشخاص لفترات زمنية غير محددة، وبشكل روتيني، وبشكل إنفرادي، دون السماح لهم بالاستئناف. وبحسب هذا الإجراء يستطيع المعتقل الاتصال مع محامي فقط دون سواه.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تشرف وزارة الداخلية الاتحادية على المديريات العامة للشرطة في كل إمارة من الإمارات السبع، ولكل إمارة، بموجب المديرية العامة للشرطة الخاصة بها، قوة شرطة خاصة بها وتشرف على أقسام الشرطة في الإمارة. وعلى الرغم من أن جميع قوات الشرطة في جميع الإمارات تعتبر من الناحية النظرية فروعاً تابعة لوزارة الداخلية، إلا أنه من حيث الممارسة تعمل أجهزة الشرطة في كل إمارة بقدر كبير من الاستقلالية وبدرجات متنوعة من الفعالية. وتعتبر قوات الشرطة، تحت غطاء وزارة الداخلية، مسؤولة عن الأمن الداخلي، بينما تعتبر القوات المسلحة الاتحادية مسؤولة عن الأمن الخارجي.

في حين أن الأحداث المعلن عنها بشأن فساد الشرطة لم تكن شائعة، غير أن وزارة الداخلية تدخلت عدة مرات في قضايا جنائية لضمان امتثال الشرطة المحلية لقانون الاتحادي والسياسة الاتحادية. ولم ترد أي تقارير عن حالات الإفلات من العقاب.

في 10 نوفمبر، أدين ضابط شرطة بتهمة سرقة الممتلكات الشخصية لأحد المشتبه فيهم والتي تم مصدرتها أثناء استجواب المشتبه فيه. وزعم بأن ضابط الشرطة احتفظ بالممتلكات المسروقة بما فيها مبلغ نقدي ومجوهرات في منزله.

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، تم توجيه التهم لضابط في الشرطة بتهمة إفشاء الأسرار بشكل غير مشروع وإخبار منزل للدعارة قيل أنه يستخدم غرف فندقية بعمليات المداهمة المقرر أن تقوم بها الشرطة.

الاعتقال والحبس

يحظر القانون اعتقال الأشخاص أو تقييدهم دون وجود سبب معقول يدعو لذلك، ولكن حدثت في الواقع بعض الحالات. وقد وردت تقارير موثقة تفيد بأن قوات الأمن أخفقت في بعض الحالات في الحصول على مذكرات قضائية.

تلقت مراكز الشرطة الشكوى من الجمهور، وقامت بعمليات الاعتقال، وأحالات معظم القضايا إلى النائب العام. وأحياناً القضايا بعد ذلك إلى المحاكم. في القضايا المتعلقة بالتهمين الأجانب، وخاصة ما يتعلق بالجرائم المخلة بالأخلاق، فكثيراً ما كانت السلطات تقوم بإجراءات موجزة لترحيل الأجانب المتهمين فور

إتمامهم لعقوبات السجن الصادرة بحقهم. يتعين على الشرطة إبلاغ النائب العام خلال 48 ساعة بعملية الاعتقال، والذي يتعين عليه بعدها أن يجدد خلال فترة 24 ساعة ما إذا كان سيوجه التهم إلى المشتبه فيه أو يفرج عنه أو يخضعه لفترة حبس إضافية. غير أنه من حيث الممارسة، لم يلتزم النائب العام دائمًا بفترة 24 ساعة المحددة له، على الرغم من أن الشرطة عادةً ما احترمت فترة 48 المحددة لها. يستطيع النائب العام أن يصدر أمراً بحبس المعتقلين لفترة قد تصل إلى 21 يومًا دون توجيه أية تهم إليهم، أو لفترة أطول من ذلك في بعض الحالات مع وجود قرار صادر عن المحكمة. لا يمكن للمحاكم إصدار قرار بتمديد فترة الاعتقال بأكثر من 30 يومًا دون توجيه التهم، غير أنه يستطيع القضاة موافقة تجديد قرارات التمديد بـ30 يومًا إلى ما لا نهاية دون توجيه التهم. يستطيع أعضاء الإدعاء العام اعتقال الأشخاص المتهمين في قضايا لها علاقة بالإرهاب لفترة ستة أشهر دون توجيه التهم. وعندما يتم توجيه الاتهام إلى المشتبه فيه، تتولى المحكمة العليا النظر في قضايا الإرهاب، ويجوز لها تمديد فترة حبس المتهم إلى أجل غير محدد.

لا يوجد نظام رسمي للكفالة، ولكن يجوز للسلطات أن تفرج مؤقتاً عن المعتقلين الذين يودعون الأموال أو جواز السفر أو إقراراً بضمان شخصي يوقع عليه طرف ثالث وبدون ضمانات. المتهمون في قضايا لها علاقة بفقدان الحياة، ويشمل ذلك القتل غير المقصود، يمكن أن يحرموا من الإفراج طبقاً للقانون. عادةً ما يُسمح بالإفراج عن الشخص بعد تسديد التعويضات لعائلة الضحية، ويُطلق عليها اسم "الصلاحاً" أو "فدية الدم"، وهي شكل من أشكال العقوبات المالية التي تفرض على المتهمين في القضايا الجنائية التي يموت فيها شخص ما.

يحق للمتهم أن يوكل له محامٌ فقط بعدما تستكمل الشرطة تحقيقاتها. ونتيجة لذلك، قامت الشرطة في بعض الحالات بستجواب الأشخاص المتهمين لفترة أيام أو أسبوع دون أن توفر لهم فوائد الاستشارة القانونية. بشكل عام تم منح الأشخاص المعتقلون بتهم ليست لها علاقة بالأمن القدرة على الاتصال بأفراد عائلاتهم بدون تأخير.

العفو

يصدر حكام كل إمارة من الإمارات العفو عن السجناء بانتظام خلال الأعياد الدينية والوطنية، كما يقومون بتسديد الديون المستحقة على العديد من السجناء. بحسب تقارير وسائل الإعلام، فقد عفى الحكام عن 1200 من المعتقلين على الأقل وقاموا بتسديد الديون المستحقة عليهم خلال العام. وقد قامت الحكومة بترحيل معظم المواطنين الأجانب الذين تم العفو عنهم. لم تكرر الحكومة العفو الذي أصدرته ما بين شهر حزيران/يونيو وتشرين ثاني/نوفمبر 2007 بحق المقيمين الأجانب غير الشرعيين.

هـ. الحerman من المحاكمة العلنية العادلة

يكفل الدستور استقلالية القضاء. غير أنه من خلال الممارسة بقيت قرارات القضاء معرضة للمراجعة من قبل القيادة السياسية. ويكون سلوك القضاء إلى حد كبير من مواطنين أجانب متعاقدين قد يتعرضون للترحيل المحتمل.

وبحسب التقليد، استمرت مكاتب الحكم المحليين، التي تعرف بالدواوين، ممارستها المتمثلة في مراجعة العديد من أنواع المخالفات الجنائية والمدنية قبل إحالة القضية إلى الإدعاء العام، ومراجعة الأحكام التي يصدرها القضاة، وإعادة القضايا إلى محكمة الاستئناف، والموافقة على الإفراج عن كل سجين قضى مدة

عقوبته. إن تدخل الدواعين-الذي عادة ما يكون خلال القضايا التي تكون بين إمارتين أو بين شخص مواطن وآخر غير مواطن- أدى إلى تأخيرات مطولة قبل المسار القضائي وبعد وادى إلى إطالة الفترة التي أمضاه المتهمون في السجن. ويعتبر قرار الديوان في أي قضية معروضة أمام المحكمة نهائيا، وفي حال حدوث اختلاف بين القاضي والديوان يتم تطبيق قرار الديوان. وبما أن الدواعين مسؤولة أمام وزير الداخلية، عادة ما لم يكن هناك فصل عملي بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

هناك نظاممحاكم مزدوج. تبت المحاكم الشرعية في القضايا الجنائية وقضايا قانون الأحوال الشخصية بناء على تقسيم كل إمارة للشريعة. وتبت المحاكم المدنية في قضايا القانون المدني، وتكون هذه المحاكم المدنية، بحسب التقسيم بين أبو ظبي ورأس الخيمة، مسؤولة أمام المحكمة العليا الاتحادية، التي تتمتع بسلطة المراجعة القضائية، وكذلك سلطة التحكيم الأصلي في النزاعات بين الإمارات أو بين الحكومة الاتحادية والإمارات المنفردة. يوجد لدى إمارات أبو ظبي ورأس الخيمة محاكم محلية ومحاكم استئناف خاصة بها لديها الصلاحيات بشأن القضايا التي تحدث على أراضيها، والتي لا ينص الدستور أو القوانين الاتحادية صراحة على أنها من اختصاص النظام الاتحادي. لم تقم هذه الإمارات بإحالة القضايا التي تتطلب فيها محکمها إلى المحكمة العليا الاتحادية للمراجعة القضائية، وذلك على الرغم من أنها حافظت على علاقة ارتباط بوزارة العدل الاتحادية.

وفي بعض الإمارات نظرت المحاكم الشرعية في جميع أنواع القضايا المدنية والتجارية بالإضافة إلى القضايا الجنائية وقضايا الأحوال الشخصية وقد تصرفت بناء على تقسيمها للشريعة، ولكنها مطلبة بالامتثال للمحكمة العليا الاتحادية باستثناء المحاكم الشرعية في إمارات أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة. في القضايا الجنائية تطبق أحكام الشريعة أولاً، وإذا ثبت أن الأدلة التي تقتضيها الشريعة غير كافية، يتم استخدام القانون الجنائي. ويوجد في دبي مجلس خاص للشيعة يبت في القضايا التي تتعلق بقانون الأحوال الشخصية الخاص بالشيعة.

للأجهزة العسكرية نظامها القضائي الخاص بها. لا تحكم المحاكم العسكرية سوى الموظفين العسكريين. قضايا الأمن القومي لا تُعرض إلا أمام المحكمة العليا.

إجراءات المحاكمة

يعتبر المتهمون أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم. يكفل الدستور الحق في المحاكمة العلنية، باستثناء قضايا الأمن القومي أو القضايا التي يعتبرها القاضي مُضرة بالأخلاق العامة. ولا يتم استخدام هيئة المحلفين. يتمتع المتهمون بالحق في أن يكونوا حاضرين خلال محاكماتهم وبحق محدود في الاستشارة القانونية خلال المحاكمة. غير أنه أثناء انتظار قرار حول التهم الرسمية في مركز الشرطة أو في مكتب المدعي العام، لا يتمتع المتهم بالحق في الاستشارة القانونية. وفي جميع القضايا المتعلقة بجريمة كبيرة أو بعقوبة محتملة بالسجن المؤبد، يتمتع المتهم بالحق في أن يكون له محام توفره الحكومة. وقد توفر الحكومة أيضا محاما بحسب تقديرها، للدفاع عن المتهمين المعوزين المتهمين بارتكاب جرائم تكون عقوبتها السجن من 3 سنوات إلى 15 سنة. يكفل القانون للمدعين العامين صلاحية منع محامي الدفاع من أي تحقيق. يستطيع المتهمون ومحاموهم تقديم الشهود واستجواب شهود الإدعاء، ويستطيع محامو الدفاع الإطلاع على الأدلة ذات العلاقة التي تحتفظ بها الحكومة.

وبحسب القانون تتم جميع المحاكمات باللغة العربية، غير أنه وبالرغم من الحق الإجرائي الذي يتمتع به المتهم لتوفير مترجم له، إلا أنه في بعض القضايا التي تتعلق بترحيل مقيمين غير شرعيين تم توفير الترجمة فقط خلال صدور الحكم.

لكل نظام للمحاكم إجراءات للاستئناف. يمكن رفع طلب لاستئناف أحكام الإعدام لدى حاكم الإمارة التي وقعت فيها الجريمة أو إلى رئيس الدولة. في حالات القتل، تكون عائلة الضحية هي الجهة الوحيدة التي يحق لها إلغاء عقوبة الإعدام. عادة ما تتفاوض الحكومة مع عائلات الضحايا بهدف تقديم المتهم الديمة مقابل عفوهم عنه وإلغاء عقوبة الإعدام الصادرة بحقه.

في القضايا التي تم فيها تبرئة المتهم، يستطيع الإدعاء العام استئناف حكم البراءة لدى محكمة أعلى درجة، والتي يمكن أن تحصل على أدلة إضافية. ويجب أن تتوصل محكمة الاستئناف إلى اتفاق بالإجماع لكي تلغى قرار التبرئة.

السجناء والمعتقلون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين، غير أنه أفيد بأن بعض الأشخاص تعرضوا للاعتقال الانفرادي ودون توجيه أية تهم لهم وذلك لأسباب غير معروفة.

الإجراءات القضائية المدنية وطرق المعالجة

تمكن المواطنون وغير المواطنين الوصول إلى المحاكم للسعى للحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لوضع حد لها. المحاكم المدنية، وعلى غرار جميع المحاكم في البلاد، انعدمت فيها الاستقلالية التامة. وكانت طرق المعالجة الإدارية متاحة بالنسبة لشكوى العمال وكانت شائعة بشكل خاص في قضايا الإساءة الجسدية للخدم في المنازل.

و - التدخل التعسفي في الخصوصية، أو في شؤون الأسرة، أو المنزل أو في المراسلات

يحظر الدستور الدخول إلى المنازل دون الاستئذان من أصحابها، إلا في حالة تقديم الشرطة ترخيصاً بالتفتيش طبقاً للقانون، غير أنه، وردت تقارير موثقة بأن قوات الأمن أخفقت في بعض الأحيان في الحصول على التراخيص. كانت تصرفات الضباط خلال عمليات التفتيش خاضعة للمراجعة، وتعرض الضباط لإجراءات تأديبية إذا اعتبرت تصرفاتهم بأنها غير مسؤولة. لا تراقب السلطات عادة المراسلات الخاصة، غير أنه وردت تقارير بوجود رقابة على المراسلات الدولية القادمة من الخارج.

إن التفسير المحلي لقانون الشريعة يحظر زواج النساء المسلمات بغير المسلمين ويحظر زواج الرجال المسلمين النساء اللائي هن من غير "أهل الكتاب"، أي اللواتي تعتقدن ديانات غير الإسلام والمسيحية واليهودية.

القسم 2 – احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة، ولكن الحكومة قيدت هذه الحقوق في أرض الواقع. يحظر القانون انتقاد الحكم والتصریحات التي يمكن أن تخلق أو تشجع حالة عدم الاستقرار الاجتماعي. مارس الصحفيون ورؤساء التحرير رقابة ذاتية مكثفة خشية التعرض لانتقام الحكومة، خاصة وأن معظم الصحفيين ينحدرون من أصول أجنبية ويخشون التعرض للترحيل.

يُسمح بالانتقادات العلنية للحكومة والوزارات في إطار محدود، غير أنه لا يُسمح بانتقاد العائلات الحاكمة وخاصة الشيوخ. غير أن انتقاد الشيخ خ حدث بشكل حذر للغاية وخلال الاجتماعات الخاصة.

امتلكت الحكومة ثلاثة من الصحف الوطنية وأثرت بشكل كبير على وسائل الإعلام المملوكة لخواص، بما في ذلك من خلال الدعم الحكومي. وفرت وكالة الأنباء الإماراتية، التي تملكها الحكومة، المعلومات بانتظام باللغتين العربية والإنكليزية، وكانت بعض الصحف تنشر تلك المعلومات بشكل حرفي. وباستثناء وسائل الإعلام الواقعة داخل منطقة الإعلام الحرة في دبي ووسائل الإعلام الناطقة باللغات الأجنبية الهوجة إلى الوافدين، كانت الغالبية من محطات الإذاعة والتلفزيون مملوكة للحكومة وكانت تمثل للتوجيهات الحكومية غير المنشورة حول التقارير الصحفية. وباستثناء قناة جيو الباكستانية، لم يبلغ الصحفيون الأجانب والمؤسسات الإعلامية التي تعمل انطلاقاً من منطقة الإعلام الحرة في دبي عن وجود أية قيود على مضمون الشertas الإخبارية المطبوعة أو المذاعة التي يتم إعدادها بهدف نشرها خارج البلاد. أطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية كانت منتشرة انتشاراً واسعاً وتتوفر إمكانية الوصول إلى النشرات الدولية بدون رقابة واضحة.

في 15 حزيران/يونيو، قامت قناة جيو الإخبارية الباكستانية بنقل مكتبهما وموظفيها بشكل دائم إلى دولة أخرى لم يتم الإعلان عنها. وادعى المسؤولون عن المحطة بأنهم منحوا مهلة 48 ساعة لmigration من منطقة الإعلام الحرة في دبي أو وقف بث اثنين من برامج المحطة. ويقال إن البرنامجين وفراً تغطية لجهود إعادة القضاة الذين أقالهم بروفيسور مشرف، الرئيس الباكستاني السابق.

بموجب القانون يقوم المجلس الوطني للإعلام، المعين من قبل الرئيس، بإصدار التراخيص لجميع المطبوعات وإصدار قرارات حظرها، بما في ذلك مطبوعات الجمعيات الخاصة. يتعين على وسائل الإعلام إبلاغ المجلس الوطني للإعلام بتعيين رؤساء التحرير، كما أن المجلس الوطني للإعلام هو الجهة المسئولة عن إصدار وثائق اعتماد الصحفيين. يسمح القانون برقابة المطبوعات المحلية والأجنبية لإزالة الانتقادات الموجهة للحكومة، والعائلات الحاكمة، أو الحكومات الصديقة، بالإضافة إلى التصریحات الأخرى التي "تهدد الاستقرار الاجتماعي". وبحسب المجلس والمسؤولين في شرطة دبي، لم يعط للصحفيين أية توجيهات نشر محددة، غير أنه أفيد بأن المسؤولين الحكوميين حذروا الصحفيين عندما نشروا مواد تعتبر حساسة من الناحية السياسية أو الثقافية. وقد مارس الصحفيون رقابة ذاتية مكثفة فيما يتعلق بالقضايا التي اختاروا تغطيتها.

في 2 مايو، أمر المجلس الوطني للإعلام إحدى دور النشر بوقف نشر ست مطبوعات صادرة باللغة العالمية، وأربع صحف يومية صادرة باللغة الملايالام وصحفتين صادرتين باللغة الأردوية. وفسر مجلس الإعلام

الوطني قراره بأن دار النشر لم تحصل على ترخيص قانوني لنشر تلك الصحف، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي قراراً بمنع صحيفة الإمارات اليومية من الصدور لفترة 20 يوماً، وذلك في إطار قضية تشهير أثارها مالكو إسطبلات ورسان الإماراتية، وهم أعضاء في العائلة الحاكمة، غير أن الصحيفة استمرت في الصدور ولم يتم أبداً فرض قرار المنع. كما حكمت المحكمة على المدير التنفيذي للصحيفة ورئيس تحريرها بدفع غرامة مالية تقدر بـ 20000 درهم (حوالى 5445 دولار) على كل واحد منهما. وكانت القضية تدور حول مقال نُشر عام 2006 يدعي بأن الإسطبل كان يحقن الخيول بممواد منشطة للحصول على امتيازات خلال السباقات الدولية.

استخدمت الحكومة القوانين الخاصة بالتشهير لقمع الانتقادات الموجهة لقادتها. وعلى الرغم من أنه لم يصدر أي حكم بالسجن بحق أي صحفي بسبب التشهير منذ أيلول/سبتمبر 2007 عندما أمر نائب الرئيس ورئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بعدم سجن الصحفيين بسبب تلك الانتهاكات، إلا أن العقوبات الأخرى عن الانتهاكات بقيت معمولاً بها.

وقام مسؤولو الرقابة في مجلس الإعلام الوطني بمراجعة جميع وسائل الإعلام المستوردة قبل توزيعها، وبحظر أي مواد تعتبر إباحية، أو عنيفة بشكل مفرط، أو مسيئة للإسلام، أو مؤيدة لبعض مواقف الحكومة الإسرائيليّة، أو تنتقد بشكل غير لائق الحكومات الصديقة، أو تنتقد الحكومة أو العائلات الحاكمة، وتقوم بإخلاصها للرقابة. تم التعامل مع نشر الكتب بنفس الأسلوب.

حرية الإنترنٌت

قيدت الحكومة ولوح بعض الواقع الإلكتروني على الإنترنٌت وراقبت غرف الدردشة، وخدمات تبادل الرسائل الفورية، والمدونات الإلكترونية. انخرط الأفراد والجماعات بشكل عام في التعبير عن آرائهم بشكل سلمي عبر الإنترنٌت بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني، ووردت بضعة تقارير قليلة عن التعرض للمحاكمة أو العقاب على يد الحكومة، وذلك على الرغم من أن الرقابة الذاتية كانت واضحة في الكثير من غرف الدردشة والمدونات الإلكترونية. قرر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بأن نسبة استخدام الإنترنٌت بلغت أكثر من 300 مستخدم من بين كل 1000 شخص.

في 12 أيلول/سبتمبر، أكدت محكمة للاستئناف حكماً كان قد صدر في آب/أغسطس 2007 بحق مالك موقع مجان دوت نيت Majan.net وأحد المدونين بالسجن عاماً واحداً وغرامة مالية تقدر بسبعين ألف درهم (حوالى 19070 دولار) عندما رفضا شطب تعليقات تنتقد مسؤولاً حكومياً.

قامت مؤسسة اتصالات، وهي الموفّر الوحيد لخدمات الإنترنٌت في البلاد، بحجب المواد التي تعتبر بأنها لا تتماشى مع قيم البلاد وذلك عبر مزود بالوكلالة للإنترنٌت. وشملت المواد التي تم حجبها موقع التعارف والزواج، وموقع مثليي ومثليات الجنس، والموقع المتعلقة بالدين البهائي، والموقع الصادرة من إسرائيل، والموقع التي تشرح كيفية تجاوز المزود بالوكلالة للإنترنٌت. وكان المزود بالوكلالة للإنترنٌت يحجب في بعض الأحيان فئات واسعة من الواقع بما في ذلك موقع كثيرة لا تتطابق عليها المعايير المقصودة. قامت مؤسسة اتصالات بتحديد قائمة الواقع المحظورة على مزودها بالوكلالة للإنترنٌت بشكل أساسي من قوائم التي يتم شراؤها من الشركات التجارية، على الرغم من أن بإمكان الأفراد الإبلاغ أيضاً عن الواقع المسيئة. الواقع الاجتماعي أوركوت والمواقع ذات التوجهات السياسية عرب تايمز دوت كوم ArabTimes.com ويو أي

إي بريزون دوت كوم UAEPrison.com بقيت محظورة خلال العام. نفت مؤسسة "اتصالات" أن تكون لديها سلطة حجب أي موقع، وأحالت جميع الشكاوى والاقتراحات إلى المجلس الوطني للإعلام.

يجرم القانون بشكل صريح استخدام الإنترن特 لارتكاب ناطق متعدد من الانتهاكات، وينص على غرامات مالية وعقوبات بالسجن على مستخدمي الإنترن特 الذين ينتهكون القواعد السياسية والاجتماعية والدينية. وبالإضافة إلى تجريم التصرفات التي تكون مصحوبة في العادة بـ"الجرائم على الإنترنط"، مثل القرصنة وسرقة المعلومات الشخصية عبر الإنترنط وعمليات الاحتيال وأشكال أخرى للاحتيال المالي، ينص القانون أيضاً على عقوبات على استخدام الإنترنط لمعارضة الإسلام، والتبشير في أوساط المسلمين لاعتنق ديانات أخرى، "الإساءة لأي مزار مقدس أو شعائر خاصة بأي دين، أو اهانة أي دين أو تحريض أي شخص على ارتكاب الخطابي". يجرم القانون استخدام الإنترنط لتجاوز "القيم الأسرية" من خلال نشر الأخبار أو الصور التي لها علاقة بالحياة الخاصة للفرد أو لأسرته أو الترويج لنشر أخبار أو صور تخديش الحياة العام.

الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

قيّدت الحكومة حرية الأكاديمية وفرضت الرقابة على المواد الأكademية المخصصة للمدارس. منعت الحكومة الطلاب من قراءة النصوص التي تحتوي على مواد جنسية أو صوراً للجسم البشري. كما قيدت الحكومة أيضاً المشاركة في بعض المناسبات الثقافية، وبشكل أساسى المناسبات التي أعبرت غير إسلامية.

ب. حرية التجمع السلمي والانتماء

يكفل الدستور حرية التجمع والانتماء، غير أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق من حيث التطبيق.

حرية التجمع

يتطلب القانون الحصول على ترخيص حكومي لتنظيم التجمعات العامة. ولم تسمح الحكومة بعدد الاجتماعات العامة أو تنظيم المظاهرات العامة لأغراض سياسية. في 31 كانون أول/ديسمبر، قامت قوات الأمن في إمارة الشارقة بمنع تجمع كان يهدف لإظهار التضامن مع أهالي قطاع غزة. من الناحية العملية، لم تتدخل الحكومة بشكل منتظم في التجمعات غير الرسمية وغير السياسية التي نظمت بدون ترخيص حكومي في الأماكن العامة، إلا في الحالات التي وردت فيها شكاوى.

وخلال العام أستمر تنظيم بعض التجمعات الدورية دون ترخيص حكومي، وكان بعضها في بعض الأحيان تجمعات عمال محتاجين على الأجر. وببسملة الحالات القليلة التي قامت خلالها الحشود بعمليات التحرير أو العنف، فإن الحكومة لم تتدخل.

عادة حصر الهواطنون نقاشاتهم السياسية في الاجتماعات غير الرسمية أو المجالس التي تعقد في المنازل الخاصة.

حرية الانتمام

تعتبر المنظمات السياسية، والأحزاب المهنية غير قانونية. يتعين على جميع المنظمات غير الحكومية التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وحصل العديد منها على الدعم الحكومي. هناك حوالي 100 منظمة محلية غير حكومية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، معظمها جمعيات أهلية ذات أهداف اقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية ورياضية وأغراض أخرى. نشطت أكثر من 20 منظمة محلية غير حكومية غير مسجلة ترتكز على المواضيع غير السياسية وسط تدخل قليل أو منعدم للحكومة.

في 15 حزيران/يونيو، قدّم 83 من المعلمين السابقين احتجاجات لوزارة التعليم على تحويلهم للعمل في وزارات أخرى أو في مناصب غير تعليمية. وبحسب الحكومة، تمت إعادة تكليف المعلمين كجزء من مبادرات لإصلاح التعليم، غير أن المعلمين ادعوا بأن الحكومة كانت تشک في عضويتهم في جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي وبالتالي قامت بإعادة تكليفهم بوظائف أخرى. كما ادعت زوجات بعض المعلمين، اللواتي يعملن أيضاً في وزارة التعليم، بأنه تم تجميد ترقياتهن، ووردت بعض الإدعاءات بأن أطفال بعض المعلمين حرموا من الحصول على المنح الدراسية.

يتعين على الجمعيات إتباع التوجيهات الحكومية الخاصة بالرقابة والحصول على الموافقة الحكومية المسبقة قبل نشر أي مواد. مشاركة أعضاء المنظمات غير الحكومية في المناسبات التي تتعقد خارج البلاد تتلقى الدعم الحكومي وتتم بتوجيه من قبل الحكومة. ينبغي على المشاركين الحصول على تصريح حكومي قبل المشاركة في مثل تلك المناسبات حتى إذا لم يكونوا من المتكلمين.

ت. حرية المعتقد

يكفل الدستور حرية الدين بما يتماشى مع الأعراف القائمة، غير أن القانون يمنع المسلمين من تغيير دينهم، وقادت الحكومة بتبني الحرية الدينية من الناحية التطبيقية. يعلن الدستور الاتحادي بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وينظر إلى اعتناق الإسلام على أنه أمر إيجابي، وقادت الحكومة بتمويل حوالي نسبة 95 في المائة من المساجد الإسلامية السنوية أو توفير الدعم الحكومي لها.

مارست كل إمارة من الإمارات قدرًا ملحوظاً من الاستقلالية فيما يتعلق بالشؤون الدينية. وبحسب الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، لم تكن هناك أي وسيلة رسمية لمنح الوضعيه الرسمية للمجموعات الدينية سوى من خلال منحها حق استخدام الأرض لبناء مبني. وتقدم طلبات الحصول على منح الأرض إلى الجهات المسئولة على المستوى المحلي، وقد يشمل الطلب رسالة من الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف. أشرف العديد من الجماعات غير المسلمة على دور عبادة تستطيع فيها ممارسة شعائرها الدينية بحرية. المجموعات التي لا تمتلك مباني خاصة بها وكانت قدرتها على التجمع من أجل العبادة محدودة، وكان يتعين عليها استخدام أماكن العبادة الخاصة بمنظمات دينية أخرى، أو العبادة داخل المنازل الخاصة. لم تتدخل الشرطة أو قوات الأمن الأخرى في هذه التجمعات خلال العام. كان يتعين على أعضاء الطائفة الهندوسية الكبيرة في البلاد الحصول على ترخيص رسمي لاستخدام واحدة من المنشآتين الخاضتين بحرق جثث الموتى والمقابر المصاحبة لها.

كانت الدراسات الإسلامية إلزامية في المدارس العامة وبالنسبة لجميع الأطفال المسلمين في المدارس الخاصة.

منعت الحكومة المسلمين من اعتناق أي أديان أخرى. و بموجب الشريعة فإن العقوبة القصوى على الخروج عن الإسلام و اعتناق دين آخر هي الموت، غير أنه كان من النادر تنفيذ حكم الإعدام، ولم ترد أية تقارير عن تطبيق هذا الحكم في أي حالة ردة عن الإسلام.

كان غير المسلمين معرضين للمحاكمة الجنائية، والحبس والترحيل إذا ثبت أنهم يقومون بأعمال التبشير أو توزيع نصوص دينية على المسلمين، غير أنه لم ترد أي تقارير عن حدوث مثل تلك التصرفات خلال العام استمرت البعثات التبشيرية في القيام بالأعمال الإنسانية في البلاد ولم تواجه أية قيود خلال عمليات التبشير في أوساط غير المسلمين.

رافقت الحكومة الجماعات الدينية بما فيها تلك التي تجهر بلتزامها بالإسلام. قامت إحدى اللجان التابعة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بإعداد وتوزيع جميع خطب الجمعة على الأئمة السنّة والشيعة، ورافقت الحكومة الخطب لمعرفة مدى التزامها بمضمون النصوص المعدة. تتمتع إمارة دبي بسلطة المصادقة على الأئمة في المساجد الخاصة.

منعت الحكومة بعض المنشورات الدينية أو أخضعتها للرقابة وحجبت في بعض الأحيان مواقع إلكترونية تحتوي على معلومات دينية. كانت تلك المواقع تحتوي على معلومات عن الدين البهائي، واليهودية، وانتقادات سلبية للإسلام، وشهادات من مسلمين سابقين اعتنقو المسيحية.

الانتهاكات الاجتماعية والتمييز

لم ترد أي تقارير عن وقوع انتهاكات اجتماعية على أساس الدين، غير أن بعض أعمال التمييز قد حدثت، كما أن معاداة السامية كانت واردة في وسائل الإعلام.

لم توجد هناك أي گئس يهودية للجالية اليهودية الصغيرة المقيمة وغير المواطنـة. كانت معاداة السامية واضحة في المقالات الإخبارية والرسوم الكاريكاتورية التحريرية التي ظهر صورا سلبية لليهود. تلك التعابير وردت بشكل أساسي في الصحف اليومية الخاصة دون أي رد من الحكومة.

لإطلاع على المزيد من المناقشات التفصيلية، انظر إلى التقرير الدولي للحربيات الدينية لعام 2008 على الموقع www.state.gov/g/drl/irf

د. حرية التنقل، والأشخاص النازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، والأشخاص دون دولة.

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد، و الهجرة إلى الخارج، و العودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق خلال الممارسة، غير أنه كانت هناك بعض القيود على السفر للخارج. وتعاونت الحكومة مع مكتب موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أساس إنساني غير أنها لم تمنح حق اللجوء أو وضعية اللاجيـء.

المواطنون الذكور المنخرطون في نزاعات قانونية يتم البت فيها لم يُسمح لهم بالسفر إلى الخارج طبقاً للعرف السائد يستطيع الزوج منع زوجته وأطفاله القاصرين وبناته الراشدات غير المتزوجات من مغادرة البلاد وذلك من خلال التحفظ على جوازات سفرهم. ولكن لا يتم تطبيق هذا العرف عند معابر المغادرة التي تستطيع منع الفرد من السفر، إلا إذا كان هناك قرار قضائي بذلك. تستطيع الحكومة إلغاء جوازات سفر المواطنين المتجلسين وسحب الجنسية منهم بسبب ارتكابهم أعمالاً جنائية أو أنشطة سياسية استفزازية. غير أن تلك الإلغاءات كانت نادرة ولم ترد تقارير عن استخدامها خلال العام.

بحظر الدستور النفي القسري، ولم ترد أي تقارير عن حالات النفي خلال العام.

حماية اللاجئين

لا يكفل القانون منح حق اللجوء أو وضعية لاجئ وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المبرمة عام 1951 بشأن وضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها الصادر عام 1967، كما أن الحكومة لم تضع نظاماً لتوفير الحماية للاجئين ومن الناحية العملية، لم توفر الحكومة الحماية من الترحيل القسري للاجئين أو عودتهم إلى دول تكون فيها حياتهم أو حرياتهم معرضة للتهديد.

كان يتعين على اللاجئين بشكل عام تقديم طلبات للسماح لهم بالاستقرار في دول أخرى ثالثة. واصلت الحكومة اعتقال بعض الأشخاص الساعين للحصول على وضعية اللاجيء، خاصة الفلسطينيين وغير العرب، وذلك أثناء انتظار ترحيلهم للاستقرار في دول ثالثة.

الأشخاص دون دول

عادة ما يتم الحصول على جنسية دولة ما عبر والدي الشخص. أظهرت التقديرات أن 20,000 شخصاً لا يمتلكون بأي جنسية أو ثبات جنسيّة كانوا في الدولة غير أن الحكومة استمرت في تحسين إجراءات تجنيس هؤلاء الأشخاص دون دولة (الذين يُعرفون باسم البدون) خلال العام. من 7 أكتوبر/سبتمبر إلى 6 تشرين ثاني/نوفمبر، قبلت مراكز التسجيل في أربع إمارات طلبات التجنيس من أشخاص أقاموا في البلاد منذ إقامة الاتحاد عام 1971 على الأقل. وفي 18 تشرين أول/أكتوبر، منحت الحكومة الجنسية لواحد وخمسين من الأشخاص الذين كانوا في السابق دون دولة.

أبناء النساء المواطنات المتزوجات من رجال غير مواطنين لا يحصلون على الجنسية عبر الولادة، غير أن النساء المواطنات اللائي تتطبق عليهن هذه الظروف تستطعن تقديم طلبات الجنسية لأبنائهن، وتقوم الحكومة بشكل عام بمنحها. تستطيع النساء الأجنبيات الحصول على الجنسية عبر الزواج من مواطن بعد مرور 10 سنوات من الزواج، كما يستطيع أي شخص الحصول على جواز السفر عن طريق قرار رئاسي رسمي.

لم يحصل معظم البدون على الجنسية لأنهم لم يكن لديهم الانتفاء القبلي التفضيلي المستخدم لتحديد الجنسية عندما أقيمت الدولة. ودخل البعض الآخر إلى البلاد بشكل قانوني وغير قانوني بحثاً عن العمل. تعرض البدون للتمييز في التوظيف وحصلوا بشكل محدود على الرعاية الصحية والتعليم. وبدون التوفر على جوازات السفر أو أي وثائق أخرى للتعريف، كانت قدرتهم على التنقل محدودة داخل البلاد ودولياً.

القسم 3 - احترام الحقوق السياسية حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يكفل القانون للمواطنين حق تغيير حكومتهم بشكل سلمي أو تغيير القوانين التي تحكمهم بحرية. لم تجرى أية انتخابات ديمقراطية عامة أو مؤسسات، ولم يتمتع المواطنين بحق تشكيل الأحزاب السياسية.

في 16 كانون أول/ديسمبر، منعت الحكومة حق المجلس الوطني الاتحادي في المناقشة بشكل علني القضايا ذات الطبيعة السياسية المترابطة المتمثلة في الهوية الوطنية التي لها علاقة بلفعندام التوازن الديموغرافي بين الأقلية المواطننة والأغلبية الأجنبية المقيمة في البلاد.

الانتخابات والمشاركة السياسية

في عام 2006، قامت الهيئة الناخبة التي تتتألف من 6689 عضواً معيناً، بلتختاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي البالغ مجموع مقاعده 40، و هو هيئة استشارية ليس لها أي مهمة تشريعية. في 2 كانون أول/ديسمبر، أعلن المجلس الأعلى تعديلاً دستورياً يمدد فترة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من عامين إلى أربعة أعوام.

تتركز الصالحيات التنفيذية والتشريعية في أيدي المجلس الأعلى الاتحادي، وهو هيئة تتتألف من حكام الإمارات السبع الذين ورثوا الحكم، والذي ينتخب من بين أعضائه رئيساً للبلاد ونائباً للرئيس. القرارات التي تتخذ على المستوى الاتحادي عادة ما يتم اتخاذها عن طريق الإجماع بين الحكام وعائالتهم والعائلات البارزة الأخرى. تقوم العائلات الحاكمة بالتشاور مع الشخصيات القبلية البارزة الأخرى أيضاً ب اختيار الحكام الجدد للإمارات.

على الرغم من أن المجلس الوطني الاتحادي لا يتمتع بسلطة تشريعية، إلا أنه يقوم بشكل عام بمراجعة جميع مسودات القوانين والمراسيم الاتحادية قبل التصديق عليها بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى الاتحادي، ويستطيع إعادة التشريعات لتعديلها. كما أن المجلس الوطني الاتحادي يتمتع بصلاحية مساعدة أي وزير في الحكومة. وخلال العام، قبلت الحكومة 80 في المائة من توصيات المجلس الوطني الاتحادي. وقد دعا الأعضاء السابقون وال الحاليون في المجلس الوطني الاتحادي خلال العام بتمتع المجلس بسلطات تشريعية أكبر.

وعلى الرغم من القوانين التي تحبط الأنشطة السياسية للنساء، كانت بعض النساء ناشطات في الحياة السياسية معظمها على المستوى الاتحادي. تم تعيين أربع نساء في مناصب وزارية في الحكومة، وعملت تسعة نساء، تم انتخاب واحدة منها، في المجلس الوطني الاتحادي، وعلى الرغم من القانون الذي يمنع النساء من العمل في السلوك القضائي، إلا أن العديد من النساء عملن كممثلات للإدعاء العام أو قاضيات. في الشارقة، تمتتع سبع نساء بعضووية المجلس الاستشاري البالغ عدد مقاعده أربعين. كما تولت امرأتان منصب مدير وكالات محلية، غير أنه لم تتوالى أي امرأة أية مناصب حكومية غير اتحادية في الإمارات الأخرى.

وبالاستثناء سلك القضاء، لم تتوالى الأقليات بما فيها الشيعة أية مناصب اتحادية رفيعة. كان العديد من القضاة مواطنين أجانب متعاقدين.

فساد الحكومة وشفافيتها

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد الرسمي، وبشكل عام نفت الحكومة القانون بشكل فعال. أفيد بأن الفساد الحكومي حدث على المستوى الإداري. ولم تكن هناك قوانين تفرض على المسؤولين العموميين الكشف عن أموالهم.

في 8 كانون ثاني/يناير، اعتقلت دائرة الجنسية والإقامة في أبو ظبي موظفاً في دائرة الجنسية والإقامة في العين بسبب إصدار تأشيرات الدخول بشكل غير قانوني مقابل الحصول على مبالغ نقدية. جرت في دبي تحقيقات أخرى بارزة بشأن الفساد خلال العام أدت إلى توجيه تهم جنائية بخيانة الثقة وحيازة المال والمتناكلات بشكل غير قانوني.

في 25 تشرين أول/أكتوبر، أعاد ديوان المحاسبة إلى الخزينة حوالي 300 مليون درهم (حوالي 82 مليون دولار) كان الموظفون قد قاموا بخلطها. وبحلول نهاية العام لم ترد أي معلومات عما حدث لؤلئك الموظفين.

يكفل القانون إطلاع العموم على المعلومات الحكومية، غير أن الحكومة طبقت هذا البند بشكل انتقائي. وعادة لم تتم الإجابة على طلبات الحصول على المعلومات.

القسم 4 – موقف الحكومة تجاه التحقيقات الدولية وغير الحكومية بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

بشكل عام لم تسمح الحكومة للمنظمات بالتركيز على القضايا السياسية. غير أنه كانت هناك منظمتان محليتان معترف بهما لحقوق الإنسان: جمعية الإمارات لحقوق الإنسان وهي منظمة شبه مستقلة—ركزت على القضايا والشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل حقوق العمال، وحقوق الأشخاص بدون دولة، وسلامة المعتقلين والمعاملة الإنسانية—واللجنة المدعومة حكومياً لجنة حقوق الإنسان بجمعية الحقوقين—التي ركزت على تعليم حقوق الإنسان ونظمت مؤتمرات وندوات كانت خاضعة لموافقة الحكومة. وعلى الرغم من أن جمعية الإمارات لحقوق الإنسان كان يرأسها مدعى عام حكومي، إلا أنها مارست مهمتها بشكل عام دون تدخل الحكومة، ما عدا المتطلبات العديدة التي تواجهها جميع الجمعيات في البلاد. غير أن انعدام التدخل الحكومي لم يعني التعاون الكامل. على سبيل المثال، رفض المسؤولون في وزارة الداخلية لقاء أعضاء جمعية الإمارات لحقوق الإنسان بشأن معاملة السجناء والأوضاع في مراكز الاعتقال.

لم تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بإنشاء مكاتب لها داخل الدولة، ولكنها سمحت لمندوبيها بزيارة البلاد على أساس محدود. لم تكن هناك معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية.

تعاونت الحكومة بشكل عام مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مكتب في البلاد.

القسم 5- التمييز والانتهاكات الاجتماعية والاتجار بالأشخاص

يكفل الدستور المساواة أمام القانون بغض النظر عن العرق، أو الجنسية، أو الوضعية الاجتماعية، ويمنع القانون التمييز بناء على العجز، غير أن التمييز القانوني والاجتماعي حدث ولم تتم معاقبته عليه.

النساء

يعاقب الاغتصاب بعقوبة الموت بموجب القانون الجنائي، غير أنه في محاكم الشريعة كان عبء الإثبات التقييل للغاية يعني بأنه لا يتم الإقرار بالجريمة. ولا يتحقق القانون الجنائي بشكل خاص لاغتصاب الزوج لزوجته. خلال العام تم الكشف عن 53 حالة اغتصاب، أسفرت 46 منها عن صدور إدانات بعقوبات تراوحت بين السجن ثلاثة أشهر والسجن المؤبد والترحيل بالنسبة لغير المواطنين. غير أنه وبالنظر لعبء الإثبات المرهق والضغط الاجتماعي، من المحتمل أن عدد حالات الاغتصاب كان أكثر بكثير.

العنف المنزلي ضد النساء، بما في ذلك عنف الأزواج لأزواجهم، كان مشكلة شائعة. يسمح القانون الجنائي للرجال بـاستخدام الوسائل الفعلية بما في ذلك العنف بحسب تقديرهم ضد أعضاء عائلاتهم الإناث والأطفال القاصرين. وعلى الرغم من ذلك، يمكن رفع دعوى بشأن بعض حالات العنف المنزلي على أنها اعتداء دون نية القتل، يعاقب عليها القانون بعقوبة السجن عشرة أعوام إذا أسفرت عن الموت، وبسبعين سنة سجنا إذا أسفرت عن إحداث عجز دائم، والسجن عاما واحدا إذا أسفرت عن إصابة مؤقتة. يستطيع ضحايا العنف المنزلي تقديم شكوى إلى وحدات الشرطة الموجودة داخل المستشفيات العامة الكبرى. كما أن الأخصائيات الاجتماعيات والمرشدات الاجتماعيات – وهن عادة من النساء – لديهن مكاتب في المستشفيات العامة وفي مراكز الشرطة. في عام 2007، تطرقت شرطة دبي لمائة وستة وعشرين حالة ل تعرض الزوجة للضرب وأكثر من 200 حالة للنزاعات المنزليّة غير الجسدية. عادة ما تردّت النساء في رفع دعوى رسمية بالتعريض للعنف وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية. فقد وردت عدة تقارير تفيد بأن الشرطة رفضت حماية النساء، وبأنها قامت بدلاً من ذلك بتشجيعهن على العودة إلى منازلهم. وفي بعض الحالات اتصلت السلطات بالأزواج المتهمين بالإساءة لزوجاتهم وطلبت منهم نقل زوجاتهم إلى منازلهم في عام 2007، قامت مؤسسة دبي الخيرية للنساء والأطفال، التي تمولها حكومة دبي، بفتح ملجاً لإيواء ضحايا الاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي.

لم ترد أي تقارير محددة عن جرائم الشرف وعمليات القتل بداعي الشرف، على الرغم من ورود شائعات عن وقوع تلك الحوادث في أوساط الجاليات المسلمة الأجنبية.

نفي أبوة الأطفال كان مشكلاً متزايداً في المحاكم. وعلى الرغم من تحاليل الحمض النووي DNA التي تثبت الأبوة، لم تستطع المحاكم إرغام الرجل على قبول مسؤولية الأبوة. وكانت التداعيات بالنسبة لأمهات هؤلاء الأطفال خطيرة للغاية لأن النساء يواجهن تهماً محتملة بالزناء وهي جريمة يعاقب عليها القانون.

الدعارة هي أمر غير قانوني، غير أنها أصبحت خلال السنوات الأخيرة مشكلة متزايدة، بشكل خاص في دبي. وعلى الرغم من أنه كان هناك إقرار شائع بوجود الدعارة، إلا أن الحكومة لم تتطرق لهذه القضية.

شكل على. غير أنه وجهت اتهامات لأحد ضباط الشرطة بإبلاغ المرأة المشرفة على دار للدعارة بعملية مداهمة ستقوم بها الشرطة. لم تتوفر أية أدلة على السياحة الجنسية.

وخلال العام، أفادت وسائل الإعلام بأن بعض الرجال تعرضوا للاعتقال والمحاكمة بسبب التحرش بالنساء في الأماكن العامة. يحظر القانون الجنائي "إهانة أو تحفيز" أي شخص بشكل علني، ويُعاقب على تلك التصرفات بالسجن عاماً واحداً كحد أدنى و 15 عاماً كحد أقصى إذا كانت الضحية دون سن 14 عاماً. ويؤدي اقتراف تصرف "مشين" يخدر قواعد الأخلاق إلى عقوبة السجن لمدة ستة أشهر، وتؤدي "إهانة امرأة عن طريق الكلام أو الأفعال في الطريق العام" إلى عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى سنة واحدة ودفع غرامة مالية قيمتها 10,000 درهم (حوالي 2700 دولار). في 28 كانون ثاني/يناير، وجه المدعي العام تهماً لأحد السائقين بالتحرش جنسياً بإحدى المتسوقات في محل تجاري، متهمكاً خصوصيتها، والقيام بتصرفات مخلة بالآداب في مكان عام.

تعرضت النساء أيضاً للتمييز القانوني والاقتصادي. تم تطبيق تفسير الحكومة للشريعة في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. يحرم على النساء المسلمات الزواج من غير المسلمين. على خلاف الرجال، لا تستطيع النساء المواطنات المتزوجات من غير المواطنين نقل الجنسية تلقائياً لأطفالهن. يسمح القانون للرجل بالتزوج من أربع زوجات. عادة ما ورثت النساء قدرًا أقل من الرجال بموجب تفسير الحكومة للشريعة. على سبيل المثال، يستطع الرجل أن يرث ضعف ما ترثه الابنة عند وفاة أحد الوالدين. كان من الصعب على المرأة الحصول على الطلاق لأنه يتطلب عليها أن تثبت بأن زوجها الحق بها أذى جسدياً أو أخلاقياً، وأنه هجرها ثلاثة أشهر على الأقل، أو بأنه لم يقم بالاعتناء بها أو بأطفالهما. وكوسيلة بديلة، تستطيع النساء الطلاق من خلال دفع تعويض مالي أو من خلال التنازل عن المهر لآزواجهن. يمنح القانون للنساء المطلقات حق حضانة الأطفال الإناث فقط إلى غاية سن الثالثة عشرة من العمر والأطفال الذكور إلى غاية سن العاشرة. وتعتبر الزنا جريمة، وتستطيع الحكومة سجن النساء غير المواطنات وترحيلهن إذا حملن بأطفال خارج إطار الزواج.

ليس هناك أي قانون يمنع النساء من العمل أو امتلاك المشاريع، وبموجب تفسير الحكومة للشريعة ليس للرجل الحق في منع زوجته من العمل إذا كانت تعمل خلال وقت زواجهما، غير أنه أُفيد بأن بعض الأزواج منعوا زوجاتهم من العمل. النساء اللواتي يعملن خارج منازلهن لم يحصلن في بعض الأحيان على فوائد متساوية مع الرجال، كما أُفيد أيضًا بأن النساء تعرضن للتمييز في الترقية.

شكلت النساء نسبة 65 في المائة من مجموع طلبة الجامعات. يُحظر التعليم المختلط في المدارس العامة والجامعات ماعدا في برنامج شهادة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذي بجامعة الإمارات. العديد من المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمؤسسات يتم فيها التعليم المختلط.

واصلت الحكومة بذل الجهود لاندماج النساء بشكل كامل. في 16 كانون ثاني/يناير، تخرجت أول نساء طيارات من كلية خليفة بن زايد الجوية، وفي 15 أيلول/سبتمبر، عينت الدولة أول امرأتين سفيرتين في تاريخها. تشكل النساء نسبة 10 في المائة من العاملين في السلوك الدبلوماسي. في 5 تشرين ثاني/نوفمبر، وفي معهد دبي القضائي، أدت عشر نساء متربات اليمين لتصبحن أول ممثلات للنائب العام في إمارة دبي.

الأطفال

سجلت الحكومة حالات ولادات البدون غير أنها لم تمنح الجنسية للأطفال الذين بقوا عديمي الدولة.

التعليم إلزامي إلى غاية الفصل التاسع، غير أنه لم يتم فرض التعليم الإجباري، ولم يتردد بعض الأطفال على المدارس. يستطيع الأطفال غير المواطنين الالتحاق بالمدارس العمومية فقط إذا بلغت معدالتهم نسبة 90 في المائة خلال امتحانات الدخول. تم توفير التعليم الابتدائي مجاناً للمواطنين، ولكن ليس لغير المواطنين. لم يكن التعليم في المدارس العمومية مختلفاً بعد الفصل الأول، وبحسب الإحصائيات، فإن الفتيات والنساء، في كل فئة عمرية، كن أكثر نجاحاً في الدراسة ووصلن التعليم إلى مستويات أعلى مقارنة مع أقرانهن الذكور.

لم تكن الإساءة للأطفال شائعة، غير أنه كانت هناك بعض الأدلة على أن التأثيرات الاجتماعية حالت دون الإبلاغ عن تلك الحالات. القانون يحمي الأطفال من الإساءة ومن الاتجار بالأشخاص وقد وفرت الحكومة الملجأ والمساعدة للضحايا. غير أن القانون لا يتطرق لموضوع ختان الإناث، وهو الإجراء الذي مارسه بعض المهاجرين الصوماليين والعمانيين والسودانيين. تمنع وزارة الصحة المستشفيات والعيادات الطبية من القيام بعمليات ختان الإناث، غير أن بعض العيادات الخاصة في الإمارات الشمالية والمناطق الريفية واصلت القيام بهذه العملية.

الاتجار بالأشخاص

يحظر القانون جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، غير أن عمليات الاتجار بقيت مشكلة خطيرة. بقيت البلاد وجهة للرجال والنساء والأطفال من جنوب وشرق آسيا، وأوروبا الشرقية، وإفريقيا والشرق الأوسط فيما يتعلق بالخدمة القسرية والاستغلال الجنسي، وكنقطة عبور للنساء اللواتي يتم تهريبهن إلى عُمان والرجال إلى العراق.

هاجرت النساء بمحض إرادتهن من الهند وسريلانكا وبنغلاديش وإندونيسيا وإثيوبيا والفلبين إلى الإمارات للعمل كخدمات في المنازل، غير أن البعض منهم المرتبطات بديون مستحقة للأشخاص الذين وفروا الوظائف لهن، واجهن حالات عبودية قسرية مثل العمل لساعات طويلة للغاية دون أجر؛ الإساءة لهن لفظياً ونفسياً وجسدياً أو جنسياً؛ وتقيد حرکتهن. وكذلك الحال بالنسبة للرجال من الهند وسريلانكا وبنغلاديش وباكستان الذين أتوا إلى البلاد للعمل في مجال البناء وتعرضوا في بعض الأحيان لحالة عبودية قسرية، كما أنهم كانوا يخضعون للاسترداد على أساس الديون بهدف دفع تكاليف التوظيف. وعلى الرغم من أنه تصرف غير قانوني، كان من المعتاد أن يحتفظ الموظفون بجوازات سفر العمال. ويعتقد المراقبون بأن المواطنين المقيمين الذين يضمنون التوظيف يقيمون علاقات شراكة من المتاجر في الأشخاص المقيمين في الخارج بهدف تهريب النساء والفتيات إلى داخل البلاد، خاصة إلى دبي، من أجل الاستغلال الجنسي التجاري قد يَعُذ المهرب بتوفير فرصة عمل مشروعة ويوفر للضحية جواز سفر مزور يتم خلاله زيادة السن، وبعدما تدخل الضحية إلى البلاد بتأشيره سباحة أو تأشيرة عمل، قد يقوم صاحب الوظيفة المحتال بإرغام الضحية على الخضوع للاستغلال الجنسي التجاري.

وينص القانون على عقوبات تشمل أحكاما بالسجن على المدانين بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بهدف الاستغلال الجنسي التجاري والخدمة القسرية. اللجنة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن محاربة الاتجار بالبشر من خلال التنسيق مع وكالات فرض القانون والوزارات الحكومية. وعلى الرغم من أنه كانت هناك إحدى عشرة من المحاكمات والإدانات خلال العام، بقيت عمليات فرض ذلك والعقوبات منعدمة بشكل عام.

لم تقم الحكومة بعد بتطوير أسلوب فعال يمكنها من التعرف على الضحايا الحاليين والمحتملين لعمليات الاتجار بالأشخاص الذين لا يكشفون عن أنفسهم للسلطات. ونتيجة لذلك، يعتقد بأن العديد من الضحايا تعرضوا للترحيل بناء على تهم جنائية دون الوصول إلى خدمات الحماية أو دون القدرة على الإدلاء بالشهادة ضد الأشخاص الذين تاجروا بهم. ووردت تقارير من سفارات أجنبية أفادت بأن بعض مصالح الشرطة ضغطت على الضحايا لعدم تقديم الشكاوى ضد مستخدميهم، وبأنها ساعدت أرباب العمل على ترحيل الضحايا قبل أن يتمكنوا من تقديم شكاوى جنائية. الضحايا الذين لم يتمكنوا من تقديم الأدلة على تعرضهم للاتجار، كانوا يحصلون في بعض الأحيان على الأكل والملجأ إلى حين حصولهم على وثائق السفر للعودة إلى بلدانهم. قام مل加以 رسمي على الأقل وملجاً خاص في دبي بتوفير المساعدة لضحايا الإساءة والاتجار بالأشخاص. وأصلت اللجنة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر جهودها النشطة للقضاء على الاتجار من خلال حملات التوعية، وتدريب موظفي وكالات فرض القانون، وتنسيق الجهود الحكومية.

وأصلت الحكومة برنامجا مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة -يونيسيف- ودول أخرى لإعادة توطين وإعادة تأهيل الركيبة السابقة في سباقات الهجن.

يمكن الإطلاع على التقريري السنوي لوزارة الخارجية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع
www.state.gov/g/tip

الأشخاص المعاقون

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المعاقين. وتوفر معظم المباني العامة شكلًا من أشكال تيسير دخول المعاقين إليها تماشيا مع القانون. لم ترد أي تقارير عن حوادث التمييز ضد الأشخاص المعاقين في التوظيف أو التعليم، غير أن أفيد أن الرعاية الطبية المتوفرة في المراكز الاتحادية الخمسة لإعادة التأهيل التابعة لوزارة العمل، وكذلك الرعاية الطبية المتوفرة في المراكز الخاصة، لم تكن لائقة. وفضلاً عن ذلك لم تكن المراكز العمومية مفتوحة أمام غير المواطنين.

كانت العديد من الوكالات داخل وزاري العمل والتعليم مسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص المعاقين. تُخصص نسبة 1 في المائة من جميع الوظائف في الحكومة الاتحادية للأشخاص المعاقين، وتُخصص نسبة 2 في المائة من الوظائف الحكومية في إمارة أبو ظبي للأشخاص المعاقين. في 19 أيار/مايو، قامت وزارة الاقتصاد بتوظيف امرأة ضعيفة البصر بشكل كبير وذلك بناء على طلب من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، وفي 9 تموز/يوليو أقرت وزارة العمل بمساهمات ستة موظفين معاقين كانوا يعملون منذ عام 2000.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

إن التمييز الاجتماعي ضد غير المواطنين الذين يشكلون حوالي نسبة 80 بالمائة من السكان المقيمين والمنحدرين بشكل أساسى من شبه القارة الهندية، كان شائعاً وحدث في معظم أوجه الحياة اليومية بما في ذلك التوظيف والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن الحكومة تسعى لتحسين مستويات العيش لجميع المقيمين، إلا أن هناك برامج قليلة تهدف إلى تحسين ظروف غير المواطنين.

انتهاكات اجتماعية أخرى وأشكال أخرى للتمييز

يجرم كل من القانون المدني والشريعة الممارسات الجنسية للمثليين، وينص قانون الشريعة الإسلامية على إزالة عقوبة الإعدام بحق الأفراد الذين يمارسون النشاطات الجنسية المثلية بالرضا المتبادل. وردت تقارير خلال العام بأن الحكومة قامت بترحيل الحكم بالسجن على بعض الأفراد لأنهم جاهروا بأنهم مثليون.

ويعتبر ارتداء الملابس المخصصة للجنس الآخر، بحسب القانون، جريمة يعاقب عليها. في 26 أيار/مايو، أعلنت شرطة دبي بأن المخنثين سيتعرضون للاعتقال إذا وجدوا في الأماكن العامة. اعتقلت الشرطة 40 من السياح الذين يرتدون ملابس الجنس الآخر في المراكز التجارية المحلية وأماكن عامة أخرى خلال الأسبوعين الثلاثة التي تلت ذلك وقامت بترحيلهم خلال فترة قصيرة بعد ذلك.

في 8 نيسان/أبريل، أكدت محاكم دبي عقوبات السجن لخمسة عشر عاماً بحق رجلين مواطنين وعقوبة السجن ثلاثة أعوام بحق ذكر قاصر مواطن بسبب عملية الاغتصاب الجماعية التي حدثت في تموز/يوليو عام 2007 بحق فتى فرنسي سويسري يبلغ من العمر 15 عاماً. وغادر الضحية البلاد قبل بدء أي محاكمة جنائية.

الأشخاص المصابون بفيروس فقدان المناعة المكتسب والإيدز وأمراض أخرى تعرضوا أيضاً للتمييز. وردت تقارير مؤقتة تفيد بأن المسؤولين الحكوميين مارسوا التمييز ضد السجناء المصابين بفيروس المسبب لنقص المناعة المكتسب، من خلال رفض إلغاء العقوبات الصادرة ضدهم أو تمنعهم بالسراح المؤقت، على غرار ما حصل عليه سجناء آخرون لديهم سجلات مشابهة. المقيمون غير المواطنين المصابون بفيروس المسبب لنقص المناعة المكتسب، والتهاب الكبد من نوع بي وسي، وداء السل، حُرموا من فوائد الرعاية الصحية، وتعرضوا للحجر الطبي والترحيل. وخلال العام قامت الحكومة بترحيل 1518 من المقيمين غير المواطنين المصابين بتلك الأمراض. وقد أفادت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أيضاً بأن العديد من النساء اللواتي تبين بأنهم مصابات بسرطان الثدي تعرضن للطرد من الوظيفة لمجرد الإصابة بالمرض، وبأن المئات من النساء يتربعن في الخصوص للفحوص الطبية للكشف عن الإصابة بسرطان الثدي خشية فقدان وظائفهن في حال أظهرت النتائج إصابتهن بالمرض.

القسم 6: حقوق العمال

أ. الحق في الانتماء

لا يسمح القانون للعمال بتشكيل النقابات أو الانساب إليها، ولا توجد في البلاد أي نقابات. هناك منظمات مهنية مثل جمعية المحامين، غير أنها يتبعها الحصول على موافقة حكومية للانتماء الدولي.

القانون لا يمنع بشكل صريح تنظيم الإضرابات من قبل العمال في القطاع الخاص، غير أنه يسمح لأرباب العمل بفصل العامل الذي يقوم بإضراب مؤقت عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تلغي رخصة العمل وأن ترحل أي عامل أجنبي يغيب عن عمله لأكثر من سبعة أيام دون سبب مشروع. ويُمنع هذا الشخص من العمل في البلاد لمدة سنة كاملة. وتحظر الحكومة على موظفي القطاع العام الإضراب عن العمل، التي تشير للأمن القومي. يمكن لموظفي القطاع العمومي تقديم شكاوى إدارية أو رفع قضايا أمام المحاكم المدنية للتطرق للنزاعات أو الشكاوى التي لها علاقة بالعمل، غير أنه لم تكن هناك أي أدلة على مثل تلك الشكاوى أو الدعاوى.

بشكل عام لم تعاقب الحكومة العاملين بسبب القيام بمظاهرات غير عنيفة رداً على عدم دفع أصحاب العمل للأجور. غير أن الحكومة اتخذت خلال العام إجراءات لتفريق المظاهرات غير العنيفة.

شارك حوالي عشرة آلاف عامل تقريرياً خلال سبعة إضرابات عن الأقل جرت خلال العام. وكانت أغلب الشكاوى تتعلق بعدم صرف الأجور وظروف العمل الخطيرة أو المسبوقة.

على سبيل المثال، في 11 شباط/فبراير تظاهر أكثر من 300 عامل في عجمان ضد أحد أصحاب العمل ومقره في دبي بسبب عدم دفع الأجور. وسار العمال انطلاقاً من مقار سكناهم في عجمان إلى مكتب العمل في دبي، وتوقفوا في الشارقة لرفع دعوى ضد رب العمل. اشتكى العمال بأنهم لم يحصلوا على رواتبهم خلال أربعة أشهر وأن ظروف معيشتهم كانت غير لائقة. قامت شرطة الشارقة بتفريق المظاهرة بشكل سلمي وأرسلت العمال ليعودوا إلى عجمان. استدعت وزارة العمل رب العمل الذي وافق على حل الخلاف.

في 7 تموز/يوليو، تظاهر حوالي 3000 عامل في رأس الخيمة احتجاجاً على مستويات أجورهم. وتحولت المظاهرة إلى مظاهرة عنيفة عندما أحرق العمال السيارات والخلافات. لم تستطع وزارة العمل التدخل في هذا النزاع التعاقدى لأن الشركة كانت تعمل انطلاقاً من منطقة التجارة الحرة في إمارة رأس الخيمة. تعرض العمال للاعتقال والحبس من قبل الشرطة لفترة حوالي أسبوعين. سجنت الشرطة ثمانية أشخاص زعم بأنهم قاموا بالتحريض على الحادث. سيتم ترحيل المحرضين بعد قضاء عقوباتهم. وبحلول نهاية العام لم ترد أي معلومات عن طول فترة العقوبة الصادرة بحقهم.

بـ. الحق في التنظيم والتفاوض بشكل جماعي

العمال الذين يشملهم قانون العمل-- والذي يستثنى العاملين في المنازل، والعاملين في القطاع الزراعي، والموظفين الحكوميين— يستطيعون رفع شكاوى جماعية بشأن الخلافات الخاصة بالعمل باللغة العربية إلى وزارة العمل، التي تقوم بدور الوسيط بين الأطراف. يمكن عرض النزاعات التي لا يتم حلها على نظام محاكم العمل وإحالتها على مجلس التوفيق. ومن الناحية العملية يتم حل معظم النزاعات عبر الوساطة المباشرة. وقد منحت الحكومة بعض الجمعيات المهنية، التي تكون معظم العضوية فيها للمواطنين، قدرة محدودة لإثارة القضايا المتعلقة بالعمل، وتقديم الالتماسات للحكومة من أجل تصحيح الأوضاع، ورفع الشكاوى أمام الحكومة. ويجوز للعمال الأجانب الانتساب إلى هذه الجمعيات، غير أنهم لا يتمتعون بحقوق التصويت أو تولي مناصب في مجالس هذه المنظمات.

الشركات الموجودة في مناطق التجارة الحرة لا تخضع لقوانين العمل. لا تقوم وزارة العمل بتنظيم مناطق التجارة الحرة، لكن كل منطقة للتجارة الحرة تحفظ بوكالة العمل الخاصة بها. لا يُسمح بالنقابات والإضرابات في أي من مناطق التجارة الحرة.

ت. منع العمل القسري أو العمل الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمل الأطفال، غير أنه وقعت بعض حالات العمل القسري والإجباري لأشخاص بالغين، غير مواطنين بشكل خاص.

وأصل بعض عملاً التوظيف جلب العديد من العمال الأجانب إلى البلاد للعمل في ظل ظروف عمل قسرية أو إجبارية، ووردت تقارير بشكل مستمر عن حالات انتحار العمال. وقد تم إحضار بعض النساء إلى البلاد عن طريق وعود خادعة بالتوظيف القانوني، ومن ثم تم دفعهن إلى امتهان الدعاارة. كما كان العمال من ذوي الأجور المنخفضة غير الماهرین أو شبه الماهرین أيضاً من ضحايا عمليات تغيير العقود، والتي كانت تحدث عندما يكون العامل قد عُرضت عليه وظيفة محددة غير أن تأشيرة العمل الصادرة له تكون بشأن وظيفة مختلفة.

عدم دفع أجور العمال، خاصة العمال الأجانب، لفترات طويلة من الوقت كان تصرفاً شائعاً. في 1 حزيران/يونيو، ومن أجل التقليل من مشكلة عدم دفع الأجور، وقعت وزارة العمل والبنك المركزي على مذكرة تفاهم تسهل عمليات الإيداع المباشرة لأجور العمال، غير أن هذا النظام يبقى غير ساري المفعول بحلول نهاية العام.

بعض العمال المنزليين والعاملين في المجال الزراعي كانوا عرضة للعمل الإجباري القائم. احتفظ أرباب العمل بشكل روتيني بجوازات سفر العمال، مما يقلل بشكل كبير للغاية حرية حريتهم في التنقل. وقعت حوادث متزايدة لحرمان العمال من تغيير وظائفهم لأن عقودهم تتنص على منعهم من العمل لصالح شركة "منافسة" لمدة ستة أشهر بعد نهاية وظيفتهم الأصلية، وكانت الوسيلة الوحيدة لتجاوز هذا الحظر هي السعي للحصول على رسالة "عدم اعتراض" من رب العمل الأصلي. غير أن بعض أرباب العمل، وبدافع الانتقام، رفضوا توقيع تلك الرسائل. وقد وضعت وزارة العمل بعض الاستثناءات خلال العام من خلال عدم الإلزام بتوفير رسائل "عدم الاعتراض" إذا كان العامل قد أمضى فترة ثلاثة أعوام كاملة في الوظيفة الأصلية أو إذا كان رب العمل لم يدفع الأجر.

د. منع عمالة الأطفال والسن الأدنى للعمل

يحظر القانون توظيف الأشخاص دون الخامسة عشرة من العمر ويتضمن بنوداً خاصة بالأشخاص البالغين بين 15 و18 عاماً بمن فيهم الأطفال الأجانب المقيمين بالغين من العمر 16 وما أكبر. وزارة العمل مسؤولة عن فرض هذه الإجراءات التنظيمية وقامت بشكل عام بفرضها بشكل فعال. غير أنه وردت تقارير نادرة عن أطفال أجانب أتوا إلى البلاد بموجب تأشيرات عمل آبائهم ثم تعرضوا بعد ذلك لضغوط من أجل العمل.

هـ. ظروف العمل المقبولة

ليس هناك حد أدنى للأجور، مما يترك جزءاً كبيراً من القوة العاملة دون تعويضات كافية تسمح بأكثر من القدرة على العيش. الأجر، والتي تعتمد على الوظيفة وعلى رب العمل، تراوحت بشكل تصاعدي ابتداءً من 400 درهم (حوالي 110 دولار) في الشهر بالنسبة للعاملين خدماً في المنازل أو بالنسبة للعمال الزراعيين، و600 درهم (حوالي 164 دولار) في الشهر بالنسبة لعمال البناء. أما ذوي المهارات الرفيعة والموظفين ذوي الياقات البيضاء، فحصلوا على رواتب أعلى.

بحسب قانون العمل، يمتد يوم العمل لثمان ساعات، ويمتد أسبوع العمل لستة أيام، غير أنه لم يتم فرض هذه المعايير. هناك قوانين تنظم الفترات الأدنى للاستراحة وساعات العمل، والتي تتوزع بحسب طبيعة العمل. ولا توجد بنود قانونية تتطلب دفع تعويضات ساعات العمل الإضافية، كما أنه لا توجد أحكام تحظر إرغام العاملين على العمل ساعات إضافية كثيرة تتجاوز طاقتهم. غير أن عمال المنازل يخضعون لسلطة وزارة العمل لكن لا يتم تنظيمهم بموجب قوانين العمل الحالية. الظروف غير المنظمة للعاملين في المنازل جعلتهم عرضة لأيام العمل الطويلة وأجور دون المستوى.

يتطلب القانون بأن يوفر رب العمل للعاملين مكان عمل آمن وبيئة معيشية آمنة، غير أنه وعلى الرغم من الزيادات الأخيرة في عدد المفتشين بوزارة العمل، لم تقم الحكومة بشكل كامل وموحد بفرض معايير السلامة والصحة. بحلول نهاية العام، كان هناك 48 من مفتشي السلامة والصحة. كما قامت وزارة العمل بتوظيف مترجمين لمساعدة العمال الأجانب على فهم الإجراءات التوجيهية الخاصة بالعمل.

وعلى الرغم من الجهد الرامي لتحسين المنشآت السكنية، استمر بعض العمال الأجانب وذوي المهارات المحدودة في مواجهة ظروف معيشية دون المستوى اللائق، بما في ذلك الشرق السكني المكتظة فوق طاقتها الاستيعابية أو السكن في "مخيمات العمال" التي تendum فيها السلامة وتكون غير نظيفة، والتي تفتقر في بعض الأحيان للكهرباء والماء الصالح للشرب ومنشآت الطبخ والاستحمام اللائقة. تتواصل عمليات بناء المنشآت السكنية الجديدة للعمال.

في 26 آب/أغسطس، أسفى حريق عن مقتل 11 عاملًا في وحدة سكنية للعمال في دبي. ورداً على ذلك، أرسلت حكومة دبي إشعارات تحذيرية للمتعاقدين بإخلاء 422 من وحدات سكن العمال بسبب عدم توفرها على ظروف السلامة.

تتطلب وزارة العمل فترات استراحة ما بين الساعة 12:30 ظهراً إلى غاية 3:00 بعدnoon بعض الظهر بالنسبة لجميع العمال الذين يعملون خارج المباني خلال شهري يونيو وأغسطس وهم أكثر الأشهر حرارة في السنة، غير أن قطاعات النفط والإسفلت والإسمنت من بين قطاعات أخرى لم تكن مطالبة بمنح موظفيها هذه الاستراحة وسط النهار، مما يعرض الموظفين لخطر استفاد الطاقة بسبب الحرارة.

تعرض العمال في المنازل بشكل روتيني للاستغلال الجسدي والجنساني النفسي. في 5 حزيران/يونيو، حكمت محكمة في الفجيرة بغرامة مالية تقدر بأربعة آلاف درهم (حوالي 1100 دولار) بحق امرأة اتهمت بضرب خادماتها وتكسير عظامهن.

لم تكن وظائف العمال محمية إذا أبعدوا أنفسهم مما يعتبرونها ظروف عمل غير آمنة، غير أن جميع العمال يتمتعون بالحق في تقديم شكوى لها علاقة بالعمل.

وخلال العام نشرت وسائل الإعلام عدد حالات العمال الذين أصيبوا أو قتلوا في موقع العمل بسبب إجراءات السلامة غير اللائقة. وعلى الرغم من أن القانون يقتضي أن تتبع الحكومة الإصرارات بالجروح و حالات الوفاة المتعلقة بالعمل، إلا أنها في الواقع تقوم بتسجيل الحالات ولا تتبعها بالضرورة.